الأهرام

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٩

فساد ونساء وبيع أطفال

وخلافات زوجية وصراعات سياسية

الحرب القذرة في المنوفية!

■ الناس تنتظر محاكمة المتورطين في الفضيحة : باعة الأكاذيب أو باعة الأطفال

■ النواب : أدلتنا شائعات وشهادات وفيات مريبة للأطفال

■ المحافظة : الخلافات السياسية والأغراض الشخصية وراء الفضيحة

◆ تحقيق : سوسن الجيار - محمد البزار

ماحدث فى المنوفية الأسبوع الماضى كارثة خطيرة بكل المقاييس لن تعالجها الاف البيانات الرسمية التى تنفى قصة سرقة أعضاء الأطفال اللقطاء وبيعها كقطع غيار للأثرياء.. فالقنبلة انفجرت وتطايرت شظاياها وأصابت الجميع وشوهت سمعة مصر.

فإذا صحت الاتهامات التى وجهها نواب مجلس الشعب «المنايفة» لمصريين بالتورط فى بيع اللقطاء وتستر مسئولين عليهم فنحن إذن أمام مصيبة فادحة وجريمة بشعة لم يعرفها المجتمع المصرى من قبل، ولن يهدأ الرأى العام إلا إذا رأى المشانق تعلق للمتورطين فى هذه الجريمة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وإذا ثبت أن القصة ملفقة فالكارثة أخطر، والمصيبة أفدح، لأن ذلك يعنى أن الخلافات السياسية فى مصر وصلت إلى حد صناعة وفبركة الفضائح المخزية، وتلفيق الجرائم البشعة للخصوم تحقيقا لمكاسب سياسية وحزبية وإرضاء لنزعات انتقامية، حتى لوكان الثمن سمعة مصر.

إن جريمة المتورطين فى «بيع الأكاذيب» وصناعة «الفضائح المفبركة» لاتقل عن جريمة المتورطين فى «بيع الأطفال» وصناعة قطع الغيار البشرية ولن يهدأ الناس إلا إذا رأوا المتسابق تعلق لهؤلاء أو أولئك.. بباعة الأكاذيب أو بباعة الأطفال.

وفى هذا التقرير تحدثنا مع كل أطراف الفضيحة ورصدنا كل الوقائع وكانت المفاجأة أن الصراعات السياسية فى هذه القضية اختلطت بصراعات عائلية وخلافات زوجية وامتزجت

مشاورات السياسيين بـ « كيد النساء» وتداخلت الفضائح الحزبية بالفضائح الخاصة.. وبدأت القصة فى غرف النوم ثم انتقلت إلى مبنى المحافظة ومقارات الحزب الوطنى، وبعد ذلك إلى مجلس الشعب لتستقر على مكتب النائب العام.

وكانت شرارة الفضيحة قد انطلقت من داخل مجلس الشعب، وبالتحديد فى منتصف ليلة يوم الاثنين الماضى ،عندما تقدم العضو شفيق الجندى بطلب إحاطة حول بيع أعضاء أطفال جمعية الغطاء بالمنوفية، وأحال الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب الطلب إلى لجنة الشئون الاجتماعية للرد عليه فلم يرض النائب وخلفاؤه عن هذا الإجراء فتدخل جمال الشاذلى وزير شئون مجلس الشعب مطالبا النائب بتقديم بلاغ إلى النائب العام مرفقا به كل مالديه من مستندات.

فى اليوم التالى .. قام تكتل أعضاء مجلس الشعب عن محافظة المنوفية والبالغ عددهم عشرة نواب بتقديم بلاغ إلى النائب العام بخصوص واقعة بيع أعضاء الأطفال اللقطاء .. قالوا فيه أن لديهم أدلة دامغة حول هذا الموضوع.. ومنذ تلك اللحظة اشتعلت الأزمة وتطايرت شظايا نيرانها، وأصبحت مثار اهتمام وكالات الأنباء العالمية.. وأصبحت سمعة الوطن فى خطر.. إذ أن القضية تحولت إلى اتهام مصريين ببيع أطفالهم للمستشفيات الاستثمارية تحت سمع وبصر المسئولين المتسترين عليهم.

سألنا أعضاء مجلس الشعب الذين أشعلوا الفضيحة: ماحقيقة البلاغ الخطير؟

قال الدكتور حلمى الزيبقى أحد نواب مجلس الشعب عن محافظة المنوفية وأحد العشرة أيضا الذين تقدموا بالبلاغ للنائب العام: لقد وجدنا الشائعات منتشرة بشدة حول سرقة أعضاء الأطفال المعاقين وبيعها.. كذلك هناك أكثر من عشرين شهادة وفاة سببها هبوط حاد فى الدورة الدموية.. بل إن أرقام هذه الشهادات مسلسلة إلى جانب أن بعضها مزور.. وهذا فى حد ذاته جريمة بكل المقاييس، بالإضافة إلى الشكاوى العديدة التى قدمت ضد مجلس إدارة الجمعية لدرجة أن المحافظ قام بحل المجلس وتقديم أعضائه للنيابة الإدارية وليس النيابة العامة .. لذلك قدمنا البلاغ إلى النائب العام حرصا منا على إظهار الحقيقة.

فى نفس السياق يقول السيد حماد .. أحد الأعضاء العشرة: لقد عبرنا عن نبض الشارع فى محاولة لوقف الشائعات والوصول إلى الحقيقة.. وما قمنا به ليس صراعا مع المحافظ أو اعتراضا على تدخل الدكتور محمد كامل رئيس لجنة حزب الوفد لمساعدة هذه الجمعية .. ولكن ما فعلناه هو محاولة لإيجاد حل للأزمة.

من الواضح إذن أن أعضاء مجلس الشعب لايملكون أدلة على اتهاماتهم الخطيرة سوى عدة شهادات وفيات للأطفال اللقطاء مسلسلة الإرقام ومتشابهة فى أسباب الوفاة، بالإضافة إلى شائعات تملأ المحافظة، وهى أدلة تثير الريبة والشكوك ولكنها لا ترقى إلى مستوى الاتهام الخطير.. فضلا عن أنه من الخطورة أن يستند الأعضاء إلى الشائعات فى قضية ملغمة.

على جانب آخر .. انتقلت المعركة من مجلس الشعب إلى المجلس الشعبى المحلى لمحافظة المنوفية الذى تصادف عقد اجتماع له يوم الأربعاء الماضى عقب تقديم طلب الإحاطة الذى وقع عليه النواب العشرة يوم الثلاثاء السابق له وكان الاجتماع مشحونا بتوتر شديد خاصة أن الأعضاء العشرة حضروا اجتماع المجلس المحلى (على غير العادة (!!)).. وعندما حاول الدكتور رضا الجندى وكيل وزارة الصحة بالمنوفية عرض رد مديرية الصحة على طلب الإحاطة قاطعه حسنين مبارك رئيس المجلس الشعبى بالمحافظة وطلب منه عدم الحديث فى هذا الموضوع.

من جانبه قال د. رضا الجندى وكيل وزارة الصحة بالمنوفية : إن الجمعية نشأت لجمع الأطفال الذين يتم العثور عليهم فى ظروف صحية صعبة وإصابتهم بأمراض عديدة لتعدى الحيوانات الضالة عليهم .. لذلك فإن احتمالات وفاتهم كبيرة .. خاصة أن كل طفل يعثر عليه ينقل إلى المستشفى ، ثم يسلم إلى الجمعية بمحضر شرطة .. وكل حالة وفاة مسجلة بمكان الوفاة وسببها .. إذ أن هؤلاء الأطفال

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

يحصلون على خدمة صحية مم
من قبل مديريتى الصحة والشئ
الإجتماعية مع تواجد خد
التمريض طوال الأربع والعشر
ساعة.. فضلا عن أن الأطا
الموجودين فى الجمعية النسا
لتحسين الصحة كان عددهم خم
وتسعين طفلا توفى منهم أر
أطفال خلال عام ١٩٩٧.. وثم
عشر طفلا العام الماضى ..
يتوف سوى طفل واحد فقط
العام، وليس هناك اى أساس
الصحة حول ماذكره النواب
مجلس الشعب عن سرقة أعد
الأطفال أو المتاجرة بهم لعدم و
هذه الإمكانيات بالمحافظة
بجانب الاستحالة العلمية فى
أعضاء طفل ميت إلى شخص حـ
واضاف د. رضا الجندى .. ليس

هناك علاقة بين مديرية الصحة والخلاف الدائر بين النواب والمحافظ أو حتى الخلافات الداخلية بالجمعية.. سواء مع الشئون الاجتماعية او مجلس الإدارة.. والشىء الغريب أن يتم منعى من الرد على النواب فى اجتماع المجلس الشعبى المحلى فى جلسة الأربعاء الماضى بقرار من رئيس المجلس .. رغم اننا سبعة أعضاء وقدمنا تقريرا إلى المحافظة عن وجود خلافات إدارية بالجمعية أدت إلى الإهمال فى رعاية الأطفال المعاقين.

فى نفس الوقت قال فتحى الهوارى عضو المجلس الشعبى بالمحافظة أنه قدم طلبا إلى رئيس المجلس لضرورة توضيح الأمر خاصة بعد تقديم أعضاء مجلس الشعب طلبا للإحاطة أذاعته وكالات الأنباء العالمية ونشر بالصحف .. بينما يحتاج المواطن بمحافظة المنوفية إلى معرفة الحقيقة.. خاصة أن محافظ المنوفية أبلغ الجميع بالمخالفات الإدارية بالجمعية .. وكان هذا منذ ستة أشهر .. فلماذا يبدأ أعضاء مجلس الشعب الحديث عن هذه الأمور الآن؟!

وفى مديرية الشئون الاجتماعية. التى أصبحت على صفيح ساخن خلال الأيام الماضية بعدما تناولت وكالات الأنباء والصحف واقعة تقديم طلب الإحاطة واتهام جمعية اللقطاء بالمتاجرة فى أعضاء الأطفال . قابلنا شعبان شتات - رئيس الجمعية النسائية لتحسين الصحة وسكرتير الجمعية العامة لرعاية الفئات الخاصة والمعاقين.. (التى أصدر المحافظ قرارا بحل مجلس إدارتها فى فبراير الماضى وتم تعيين مجلس إدارة مؤقت). والذى قال : أنه اثناء تواجده فى مديرية الشئون الاجتماعية فى شهر ديسمبر الماضى وجد عشرة أطفال .. أحضرهم محمد عبدالعال رئيس مجلس إدارة الجمعية العامة لرعاية الفئات الخاصة.. وذلك بعد حل مجلس الإدارة .. حسبما قال له وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بالمنوفية .. محمود النجار الذى طلب منه أن يتم وضعهم فى الجمعية النسائية لتحسين الصحة وبالفعل تم استلام الأطفال بعدما قام المحافظ بمطالبة جمعية الهلال الأحمر بتقديم الرعاية الكاملة للأطفال وتوفير احتياجاتهم.. ومن ثم لايوجد داخل الجمعية النسائية سوى عشرة أطفال ذوى حالات خاصة .. ولم نسمع عن بيع أعضاء .. ولكن القضية كلها بسبب الخلافات داخل مجلس الإدارة.. وقد قام المحافظ بحل هذا المجلس وتعيين مجلس مؤقت يشرف على رعاية الأطفال.

لكن الاتهام لايزال صريحا وواضحا من قبل النواب ضد مجلس إدارة الجمعية السابق بأنهم كانوا يتاجرون فى أعضاء الأطفال المعاقين.. لذلك كان لابد من مقابلة رئيس المجلس السابق د. محمد عبدالعال .. وعند الذهاب إلى مقر الجمعية القديم وجدنا أن المقر

د. مرفت التلاوى

مغلق منذ خمسة أشهر بسبب الخلاف بين مجلس الإدارة وصاحب العقار.. ونتيجة لعدم دفع الإيجار حصل صاحب العقار على حكم بطرد الجمعية وإغلاق المقر.

هنا كان لابد لنا أن نطرق باب المسئول الأول بمحافظة المنوفية.. المستشار عدلى حسين الذى قال: الموضوع ليس وليد اليوم ..بل بدا فى مايو عام١٩٩٨.. عندما أرسل إلينا محام اسمه فاروق المحلاوى بشكوى ضد «جمعية شبين الكوم النسائية ورعاية الفئات الخاصة» يتهم فيها محمد عبدالعال رئيس الجمعية وزوجته منى الجزار.. بأنهما وراء بيع أعضاء الأطفال بعد وفاتهم بالجمعية .. وقد تم إرسال الشكوى إلى كافة الأجهزة الرقابية بالمحافظة لمعرفة الحقيقة .. وكان هناك إجماع على وجود مخالفات مالية وإدارية داخل الجمعية، وأيضا إهمال فى رعاية الأطفال اللقطاء .. لكن لاتوجد أى شبهة خاصة بعملية قتل الأطفال من أجل بيع أعضائهم.. ولم يثبت من خلال التحقيقات أن هناك حالة واحدة توفيت بشكل غير طبيعى .. بل إن كل شهادات الوفاة رسمية موقع عليها من قبل أطباء مختصين، وانتهى الأمر بإحالته إلى النيابة الإدارية .. وقمت بصفتى محافظ المنوفية .. بحل مجلس إدارة الجمعية وتعيين مجلس جديد، وانتهت القضية فى نوفمبر

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د. رضا الجندى

الماضى .. ووجدنا أن الشكاوى التى قدمت جاءت من باب التشهير بين أحد أعضاء الجمعية وزوجاته!

واضاف المحافظ : منذ مايو الماضى عندما بدأت المحافظة التحقيق فى القضية بشكل رسمى وعلنى .. لم يتقدم عضو واحد بمجلس الشعب للسؤال او الاستفسار أو حتى مجرد طلب معلومات عن هذا الموضوع.. لذلك فإن توقيت إثارته الآن توقيت غريب يدعو للتساؤل .. ورغم ذلك فإنه من حق كل مواطن غيور على بلده أن يتقدم للكشف عن وقائع أو جرائم.. ومن ثم فإنه أولى أيضا أن يقوم الأشخاص ذوو الصفة النيابية بكشف الفساد.. وسوف نقدم لهم الشكر والتقدير إذا استطاعوا أن يرشدوا العدالة من خلال الأدلة .. لكى يتم القصاص من المجرمين .. بل أرجو بكل إلحاح أن يتقدم السادة النواب للسلطات القضائية وللمحافظة بالأدلة التى تثبت مايقولونه.

ولكن إذا ثبت زيف هذه المعلومات التى تم طرحها على العالم كله من خلال وكالات الأنباء العالمية.. فإن القضية الآن هى الإساءة لسمعة مصر وليس لسمعة جمعية بعينها او حتى للمحافظة .. لذلك لابد أن يعاقب كل من يسىء لسمعة مصر.. وأيضا محاسبة الأشخاص الذين أمدوا النواب بمعلومات غير صحيحة قانونا .. من أجل إضرارهم بسمعة الوطن.. وبمعنى آخر .. إذا ثبت الاتهام فلابد أن يعلق المتهمون على حبل المشنقة، وإذا لم يثبت فلابد أن يحاسب من حاول الإساءة لسمعة الوطن.. واعتقد أن مايحدث .. جاء نتيجة للخلافات السياسية بينى وبين نواب مجلس الشعب عن محافظة المنوفية.. وكان كل هذا وراء الضجة المفتعلة حول بيع أعضاء الأطفال.

وقال المستشار عدلى حسين .. في بيان أصدره بعد دقائق من عقد اجتماع المجلس الشعبى للمحافظة .. أطلق عليه اسم «بيان اللقطاء» إن حقيقة ما نشر فى وكالات الأنباء العالمية والصحف .. يرجع إلى الصراعات والأغراض الشخصية وحسابات المصالح الخاصة .. بين مجلس الإدارة السابق لجمعية رعاية الأطفال المعاقين .. وأحد المحامين كان وراء تصعيد الأزمة..

ولقد حققت النيابة الإدارية فى القضية وانتهت إلى عدم وجود تزوير فى شهادات الوفاة..

وفي الفضيحة اختلطت الصراعات السياسية بالخلافات الزوجية والحكايات الخاصة.. والحكاية بدأت بزواج محمد عبدالعال رئيس مجلس الإدارة المنحل من المشرفة على الجمعية وكان هذا فى يونيو ١٩٩٧.. مما أدى إلى حدوث خلاف شديد مع زوجته الأولى التى طلبت الطلاق للضرر.. وبالفعل حصلت على حكم بالطلاق .. ثم تزوجت من شخص آخر يعمل محاميا.. وهنا حاولت القصاص من زوجها السابق وبدأت سلسلة

زكريا حنفى

البلاغات والقضايا بين المحامى والزوجة الأولى من جانب، ومحمد عبدالعال وزوجته الثانية التى تعمل مشرفة على الجمعية من جانب آخر .. وقد تم التأكد من هذه المعلومات من خلال تقارير صادرة عن جهاز رقابى

من جانبها قالت منى الجزار الزوجة الثانية لمحمد عبدالعال رئيس مجلس إدارة الجمعية والمخرج التليفزيونى السابق: إن الخلافات ترجع إلى الشكاوى الكيدية من قبل الزوجة الأولى بمساعدة زوجها المحامى.. ولكن بعد فشل هذه الشكاوى تمت المصالحة بين الزوجة الأولى (هالة زهران) وزوجى محمد عبدالعال .. واعتذرت، وعادت إلى العمل بالجمعية .. لكن الشىء الغامض هو إثارة نواب مجلس الشعب لهذه الضجة.. رغم أن عددا منهم من أقاربى .. وسوف أعرف من دفعهم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

لعمل ذلك.. ولابد من محاسبته الجميع أمام ساحة القضاء.

وأضافت : إن كل ماقيل غير صحيح .. لأن الأطفال ذوى الحالات الخاصة عددهم أربعة عشر طفلا فقط .. ويأتون لنا من جميع المحافظات، وليست لى علاقة بما يحدث من خلافات بين النواب والمحافظ .. ولقد بدأت العمل الخيرى بعيدا عن السياسة .. ولا أعرف سببا لكل هذا الهجوم.خاصة اننا ناخذ كل طفل بمحضر شرطة ، ولم يمت سوى طفل واحد.. وكل ماقاله النواب غير صحيح .. وأسألهم أين كانوا خلال العامين الماضيين؟! وأين هى المستشفيات التى كنا نقوم فيها بعمليات نقل الأعضاء؟ لقد تعرضنا ظلما للقذف والسب والتشهير.. وهذه مهزلة بكل المقاييس، ولن أتنازل عن حقوقى .. والجميع يعلمون أننى دخلت العمل الخيرى لخدمتهم ولست فى حاجة لأموال أحد.

ويقول زكريا حنفى.. محامى الزوجة منى الجزار وزوجها محمد عبدالعال: إن تدخل الدكتور محمد كامل رئيس لجنة حزب الوفد بالمنوفية وقيامه بتقديم المساعدة للأيتام والمعاقين .. ربما يكون سببا فى كل هذه الأزمة.. خاصة انه قام بتخصيص مساحة فدانين لإقامة دار للمعاقين بمدينة سرس الليان .. مما أدى إلى دخول نواب الحزب الوطنى فى صراع مع المحافظ .. رغم أن ما يتم هو عمل خيرى بحت .. لذلك لابد من رد الاعتبار لرئيس الجمعية وزوجته أمام الرأى العام.. وهذا حق قانونى .. رغم أن هناك كثيرا من الأسرار مازالت غير معروفة فى ظل الصراع الدائر بين المحافظ وأعضاء مجلس الشعب.

على جانب آخر .. يوجد الآن على مكتب الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء الملف الخاص بكل هذه القضية .. مشتملا على كافة الوقائع والتقارير الصادرة قبل قيام [redacted] مجلس الشعب بتقديم طلب [redacted] وبلاغ النائب العام.

من بين التقارير الموجودة فى هذا الملف أربعة تقارير صادرة عن مكتب د. ميرفت التلاوى وزيرة الشئون الاجتماعية، والتى أسفرت عن وجود مخالفات مالية وإدارية .. وارجعت وفاة الأطفال إلى الإهمال الشديد من قبل القائمين على الجمعية .. واستند تقرير الشئون الاجتماعية إلى تقرير آخر أعده المستشفى التعليمى بشبين الكوم جاء فيه أن الحالات التى تم فحصها لدى دخولها المستشفى كانت فى حالة سيئة نتيجة الإهمال.

ويشمل الملف المقدم لرئيس الوزراء أيضا .. التقارير الصادرة من مديرية الشئون الصحية بمحافظة المنوفية .. حيث جاء فيها بخصوص ما أثير عن تزوير شهادات الوفاة .. أن هذا لم يثبت بعد فحص كل الشهادات بمعرفة المتابعة الإدارية والشئون القانونية وقد تم تحويل الموضوع إلى النيابة الإدارية بتاريخ ٢٢ يونيو١٩٩٨ والتى قضت بمجازاة مفتش الصحة بالإنذار والملاحظ الصحى بالخصم ثلاثة أيام للإهمال فى الإشراف .. ولكن لم يثبت أن جريمة تزوير قد تمت.

وفى تقرير من وزارة الصحة جاء فيه أن نسبة الوفيات بين الأطفال فى مثل هذه الحالات تكون عالية .. لأن الطفل يعثر عليه فى صحة هزيلة فى الخلاء بدون طعام وأكثرهم يكونون من المبتسرين.

على جانب آخر .. صرح مصدر قضائى أن النيابة سوف تستمع إلى أقوال النواب العشرة الذين وقعوا على البلاغ وسوف يطلب من كل منهم تقديم أدلته .. ثم يتم الاستماع إلى أعضاء مجلس الإدارة الخاص بالجمعية، والذى صدر قرار بحله، وإلى محمد عبدالعال وزوجته منى الجزار وزوجته الأولى هالة زهران وآخرين.

هذه هى تفاصيل الفضيحة.. من [redacted] الصراعات [redacted] حتى يحاكم المتورطون فى القضية، باعة الأكاذيب أو باعة الأطفال.■

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية